

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 24 - 2004/5/26

مذكرات المعلومات

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم
المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
وبرنامج الأغذية العالمي

نيويورك، 23 إلى 26 يناير/كانون الثاني 2004



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2004/INF/6
7 April 2004
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة
برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (<http://www.wfp.org/eb>)



تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

نيويورك، 23 إلى 26 يناير/كانون الثاني 2004

فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز: المبادرات الإقليمية

- 1- بعد الاستماع إلى تعليقات تمهيدية أدلى بها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، عرض رئيس المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان تلخيصا للمبادرات الإقليمية العامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثم أطلع ممثلو كل من برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الاجتماع المشترك على الجهود المبذولة لمكافحة الوباء في شرق وجنوب أفريقيا مشددين على الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتغذية وأسلوب الحكم.
- 2- وانفقت الوفود من جانبها، على أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا متزايدا يتطلب مزيدا من الاهتمام والتحرك والتمويل، كما اتفقت على ضرورة رصد النتائج وتنسيق التحرك بين منظمات الأمم المتحدة المختلفة مع تحديد دور كل منها تحديدا واضحا. واقترح أحد المتحدثين أن يضطلع البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدور المنسق الرئيس على المستوى القطري، وطالب عدد من المتحدثين بتقديم مزيد من المعلومات حول تنسيق جهود الأمم المتحدة خلال الاجتماعات المشتركة المستقبلية للمجالس التنفيذية، كما نادى أعضاء الوفود بضرورة توثيق الروابط بين منظمات الأمم المتحدة والجماعات الأخرى.
- 3- وعبرت وفود عدة عن قلقها إزاء خطر تشتت المصادر نظرا للتنوع الكبير للبرامج وتعدد المانحين، ومن أجل توجيه هذه المصادر توجيهها فاعلا، فُدم اقتراح يقضي بأن يقوم كل قطر بتنفيذ ثلاثة عناصر هي: وضع استراتيجية وطنية واحدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء لجنة وطنية واتباع أسلوب واحد للرصد والتبليغ عن التقدم المحرز. كما اقترح تقديم مزيد من التمويل المشترك.
- 4- من جانبه، أقر فريق الخبراء بخطورة تشتت المصادر وهو الأمر الذي يمكن معالجته عن طريق "العناصر الثلاثة". وفيما يتعلق بتقييم النتائج، فسيستخدم التقييم القطري الموحد كمقياس مشترك. وقال إنه بما أن الحكومات تحصل على النصيب الأكبر من الأموال والموارد، فينبغي أن تقدم إليها يد العون من أجل توجيه هذه الأموال والموارد توجيهها فاعلا. وأضاف أن هناك حاجة إلى مزيد من المساءلة على كافة الصعد.
- 5- وفي معرض رده على الاقتراحات الخاصة بدمج الاستراتيجيات القطرية فيما يتعلق بالإيدز في التخطيط الإنمائي وعملية الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، قال الفريق إن عملية الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر تمثل حجر الزاوية في الجهود القطرية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جنبا إلى جنب مع النهج القطاعية الشامل وآليات التنسيق المدفوعة قترياً.
- 6- كما شدد عدد من الوفود على الترابط بين مرض الإيدز والفقر وانعدام الأمن الغذائي ومسائل الحكم. كما طالب أحد الوفود بتقديم تقرير خلال اجتماع مقبل حول الدعم المنسق للأمن الغذائي وبصفة خاصة حول التعاون، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأجاب الفريق بأن هناك اهتماما متزايدا بالمسائل المترابطة وأن جهودا تبذل من جانب شركاء عديدين بغية تشجيع الزراعة القائمة على الحفظ وغيرها من الطرق، وأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تضطلع بدور هام في مجالات التغذية والأمن الغذائي ورعاية الأيتام وغيرها من المجالات.
- 7- وقالت الوفود إن الاستجابة الفاعلة لمرض الإيدز تقتضي أيضا اتخاذ إجراءات من شأنها بناء القدرات المحلية، وتمكين البنات والنساء، وتشجيع الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، ودعم مبادرات الصحة العامة، وزيادة فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وتحقيق التوازن بين الوقاية والمعالجة والرعاية، والعمل على خفض سعر الدواء، وتوفيره، والسعي إلى التحول من المساعدة الإنسانية إلى التنمية، وضمان وجود مصادر تمويل أكثر استقرارا وأقل عرضة للتغير، وحث القطاع الخاص على تقديم مزيد من الدعم وتكثيف نسبة الاستفادة منه.



8- وفي ختام المناقشة، طالب رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن تعكس العروض والإجابات في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية العام القادم الآليات والتحرك المنسقة بصورة أفضل.

التبسيط والتنسيق

9- وتحدثت نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي فلخصت التقدم الذي تحقق في برنامج التبسيط والتنسيق، كما قام رؤساء البرامج وجماعات الإدارة لعام 2003 بإطلاع الحضور على المذكرة الاسترشادية للبرمجة المشتركة وعلاقتها بمصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ثم أعقب ذلك عرض للخبرات القطرية في إعداد مصفوفة النتائج قدمه المنسق المقيم بالإنابة في النيجر الذي بيّن أيضا الفرص المتاحة للبرمجة المشتركة.

10- وأعاد الاجتماع التأكيد على أهمية برنامج التبسيط والتنسيق لأصحاب المصلحة في عملية التنمية، لأنه يُعنى في جوهره بأداء العمل بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. ويمثل عمل الأمم المتحدة جزءا من برنامج أكثر شمولاً اتفق عليه المجتمع الدولي في روما في أوائل عام 2003، وسيدخل ضمن المناقشات التي سيتم عقدها قريبا في إطار الاستعراض القادم الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة. واتفق المجتمعون على أن التطورات التي أفيد بها في يونيو/حزيران 2003 وفي هذه المناسبة إنما تبرهن على أهمية الموضوع فيما يتعلق بقضايا متداخلة مثل الأمن الغذائي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتضمنت مسائل مثل طرائق التمويل والخدمات والمباني المشتركة وأهمية أن يضطلع المنسقون المقيمون بدور قيادي وإذا كانت إدارة الموارد البشرية توفر حوافز كافية للتعاون.

11- وعلى الرغم من الأثر الطيب الذي أحدثه التقدم الذي تم إحرازه في نفوس المجتمعين بأنهم كانوا متلهفين لتحقيق المزيد من النتائج الطيبة. وأقر المجتمعون بصعوبة القضايا التي يطرحها العمل والتهديد الذي يمثله بعضها. كما أقرّوا بأن ثمة حاجة لإقامة صلات أوثق مع الوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية ودراسة الآثار المترتبة على الوكالات المتخصصة. وأعرب المجتمعون عن رغبتهم في رؤية تفكيراً خلاقاً فيما يتعلق ببرنامج التبسيط والتنسيق في المستقبل القريب وأن يشاركوا فيه مشاركة كاملة عن طريق عقد دورات غير رسمية لاستئثار الأفكار على سبيل المثال.

12- وردا على الأسئلة المتعلقة بالتسيير والإدارة التي كانت أثّرت خلال الاجتماع المشترك الذي عقد في عام 2003، قدّم نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ورقة غير رسمية تتناول موضوع "دور الاجتماع السنوي المشترك". وقد طرح سؤالان هما هل ينبغي تحويل الاجتماع المشترك إلى هيئة لاتخاذ القرارات، أم الاستمرار في الصيغة القائمة مع السعي إلى زيادة الاستفادة من الحدث. كما لاقت الاقتراحات الواردة في الورقة بشأن زيادة فعالية وكفاءة الاجتماع المشترك في صيغته القائمة ترحيباً واسعاً. وسيتابع تنفيذ هذه الاقتراحات رؤساء المجالس الذين سيجتمعون بعد انتهاء الدورة من أجل التخطيط للاجتماع المشترك القادم. وقد تباينت الآراء بشأن منح الاجتماع المشترك سلطة اتخاذ قرارات، فمن الوفود ما اعتبر الأمر خطوة منطقية على سبيل تطور أسلوب التسيير والإدارة، بينما لم تر وفود أخرى أن هناك فائدة بالنسبة إلى الجهاز القائم من جراء هذه الخطوة. وأشار إلى أن الموضوع لا يزال قيد الاستعراض، فالفقرة 28 من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رقم E/2003/L.20 بخصوص الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة العامة تطلب "تقريراً يُعنى بتقييم القيمة المضافة للاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية وأثرها على الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم توصيات حسب الاقتضاء". ويتطلع الاجتماع المشترك إلى تلقي ورقة المسائل والخيارات في هذا الخصوص في وقت مبكر، ويفضل أن يكون ذلك في مارس/ آذار بغية إجراء مناقشات غير رسمية مع الأعضاء بشأنها.

نظام المنسق المقيم

13- أعقب الملاحظات الافتتاحية التي قدمها رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عرض لمركز التقييم قدمته مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ثم قدم منسقان مقيمان خضعا لعملية التقييم الجديدة وصفا لخبرتهما في هذا المجال.

14- وسألت الوفود عن مدى ملائمة الاختيار الذاتي لعملية التقييم خاصة فيما يتعلق بمقارنة النظام السابق بالنظام الحالي، كما عبروا عن رغبتهم في أن يتم اختيار المرشحين لشغل منصب المقيم والمنسق المقيم من بين أكبر عدد ممكن من المتقدمين، كما تساءلوا عن مدى كفاية مجموعة المتقدمين مشيرين إلى الحاجة إلى إحداث توازن بين الجنسين، فضلا عن الخطط التدريبية والتعليمية. وطرحوا استفسارات بخصوص تمثيل البلدان النامية وأنظمة الاختيار الأولى وقياس التقدم، كما عبروا عن اعتقادهم بوجوب خضوع الممثلين الخاصين للأمين العام العاملين إلى جانب المنسقين المقيمين لعملية التقييم ذاتها.



- 15- وسأل المتحدثون إذا كان الدور المتزايد التعقيد الذي يضطلع به الممثلون المقيمون والمنسقون المقيمون ومنسقو الأمن يتمشى مع برنامج التبسيط والتنسيق وإذا كانت عملية التقييم تستنزف وقتاً وأموالاً من العمل الجوهري.
- 16- وأوضح الفريق أن جميع المتقدمين سوف يخضعون في المستقبل لعملية التقييم التي ستركز على الكفاءة والجور، كما أوضح أن عملية التقييم، التي وصفها الذين خاضوها بأنها عادلة ومتوازنة جغرافياً وجنسانياً، تتم على مدار ثلاثة أيام. وأضاف أن الوكالات المرشحة تتحمل كافة النفقات مما يضمن اقتصار الترشيح على أقدر العناصر.
- 17- وقدمت مديرة مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وصفا للإجراء الجديد لتحديد وتدريب المرشحين في مرحلة مبكرة وأضاف أن الاستقصاءات المختلفة التي جرى استخدامها في السابق ساعدت في المقارنة بين نظامي التقييم الحالي والسابق. وأضافت قائلة إن الشركة التي تجري هذه التقييمات تستخدم موظفين يأتون من خلفيات متنوعة جدا ومن أقطار مختلفة.
- 18- قام الفريق القطري في ليسوتو، الذي قدمه الممثل المقيم/المنسق المقيم، بشرح الكيفية التي دعم بها نظام المنسق المقيم في ليسوتو كل من التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، وضبط كل منها لتكون أكثر مواءمة للأهداف الإنمائية للألفية.
- 19- واتفق المتكلمون على أن التقدم الذي أحرز في نظام الممثل المقيم/المنسق المقيم يحقق نتائج ملموسة إلا أن انخفاض الموارد المخصصة لليسوتو حتى فيما يتعلق ببرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجعل مضاعفة الجهود أمرا مستحيلا. واقترح البعض إمكانية أن تقوم الأمم المتحدة ككل أو كل بلد على حدة بتمويل العمل نحو نظام أكثر رسوخا. كما أكدوا ضرورة أن يجمع الممثل المقيم أو المنسق المقيم بين الصفات الشخصية المحمودة والمعرفة الموضوعية. وشددوا أيضا على ضرورة أن تمارس منظمات الأمم المتحدة عملها بقدر من التنسيق في مواقف الأزمات وما بعدها وألا ينافس بعضها الآخر.
- 20- قال المدير إن الممثلين والمنسقين المقيمين سيساهمون في المستقبل، بدعم من المدراء الإقليميين، في تقييم أعضاء الأفرقة القطرية، كما أشار إلى الحاجة إلى وجود مرشحين لشغل منصب الممثل المقيم/المنسق المقيم ممن لهم خبرة بالعمل الإنساني، وأحاط علما باقتراحات الوفود الرامية إلى التمويل وأشار إلى الصندوق الاستئماني الجديد لتقديم الدعم لنظام المنسق المقيم، وإلى أن الموارد الأساسية في ازدياد، وأن الحضور القطري الكافي والمناسب للأمم المتحدة أفضل من الحضور الواسع والمشتت، وأن على منظمات الأمم المتحدة أن تعمل في تعاون وثيق ومستمر مع الجهات المانحة والحكومات لكي تحافظ على أهميتها.

الأمن

- 21- عقب الاستماع إلى ملاحظات افتتاحية من رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أطلعت المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، نيابة عن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الوفود على موضوع أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة.
- 22- ومن جانبها، حثت الوفود على تكثيف الجهود على كافة الصعد من أجل ضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك تقوية الدعم المحلي للبعثات التابعة للأمم المتحدة، والتيقن من التحقيق في الهجمات واتخاذ تدابير عقابية ضد مرتكبيها، وأكدت على دور الحكومات المضيفة في تقديم المسؤولين عن الهجمات أو التهديدات إلى العدالة. وتساءلت الوفود عما إذا كان الافتقار إلى التعاون من جانب الحكومات المضيفة ناشئا عن نقص في القدرات أم عن غياب الالتزام من جانب تلك الحكومات. كما استفسرت عن التدابير التي يجري اتخاذها من أجل إعادة الثقة في الأمم المتحدة. كما أظهرت اهتماما بمعرفة كيفية ضمان التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- 23- وتساءلت الوفود إذا كانت تتم تغطية تكاليف الأمن من الميزانية العادية للأمم المتحدة وما إذا كانت التكاليف الأمنية المتكررة تؤثر في تكاليف تقديم المساعدة الإنمائية. كما استفسر المتكلمون عن الأموال التي خصصتها صناديق وبراامج الأمم المتحدة للأمن، مشيرين إلى أن التكاليف الأمنية لا ينبغي أن تحمل الموارد العادية فوق طاقتها. واستفسرت الوفود عن المعايير المستخدمة في تصنيف البلدان إلى قليلة الخطر وشديدة الخطر وتساءلت إذا ما اختلفت التدابير الأمنية في تلك البلدان. كما استفسر أحد الوفود عن التوصية الخاصة بالمباني المشتركة لأجهزة الأمم المتحدة.
- 24- وأكدت الوفود أن النتائج الملموسة والواضحة على المستوى القطري يمكن أن تشكل مصدرا للأمن المحلي، كما أكدت أهمية جمع المعلومات وإجراء تحليلات موثوقة لمدى التهديد. ونوه عدد من الوفود باستحسان إلى تشكيل الأمم المتحدة



لجنة تتولى التحقيق في تفجيرات بغداد الإرهابية، وأكدوا أهمية فعل الشيء ذاته كلما تعرض موظفو الأمم المتحدة لمعاملة من هذا النوع.

25- وفي معرض إجابتها، اتفقت المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مع القول بضرورة أن تسترد الأمم المتحدة المجال الإنساني الذي كانت تتمتع فيه بقدر من الأمن لأنه كان ينظر إلى موظفيها بوصفهم أناسا محايدين غير متحيزين يقدمون دعماً إنسانياً ومعونة إنمائية. كما وافقت على أن التعاون مع المنظمات غير الحكومية أمر جوهري. وفيما يتعلق بميزانية الأمن، أشارت إلى أن ميزانية مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن لعامي 2002-2003 بلغت 53 مليون دولار أمريكي تحملت الميزانية العامة منها 12 مليون دولار وتكفلت ميزانيات الوكالات بتوفير المبلغ المتبقي، وأضافت أن ميزانية الأمن لعامي 2004 و2005 تبلغ 86 مليون دولار تتحمل الميزانية العامة منها 15 مليون دولار. وقالت إن هناك تكاليف متكررة وتكاليف غير متكررة في أن مرتبطة بالشؤون الأمنية. وفيما يتعلق بالمباني المشتركة، أوضحت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه لا تغيير في السياسة المتبعة وأن هناك توصية تفيد بدراسة كل حالة على حدة من زاوية المتطلبات الأمنية.

26- وأشارت إلى أن مسؤولية تحديد المرحلة الأمنية لأي قطر تقع بالدرجة الأولى على عاتق منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة. وأضاف ممثل منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة قائلاً إنه على المستوى القطري، يقوم المسؤول المعين وفريقه بتحديد المرحلة الأمنية بعد إجراء تحليل لدرجة الخطر والتهديد. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إعلان المراحل 3 و4 و5 إلا بعد موافقة الأمين العام.

